ضوابط التربية اللغوية و الوطنية و الدينية وآثارها في إعادة هيبة الدولة

أ.محمد الأمين خلادي.

جامعة أدرار

تمهيد:

فكرة هذا المؤتمر قمينة بأن يُعتنى بها في زمن تضعضعت فيه وتراجعت فيه صناعة الأذهان وبناء الشخصية، في حين إن فيض التقانة العالمي لا يترك سانحة للذين يخلدون إلى الغفلة و التقاعس عن خوض غمار الهمم والتشبث بالقمم .

من أجل هذا حملت نفسي على أن أدرس نكتة منهجية أساسها أن اللغة العربية رباط معرفي و فريضة منهجية ومفتاح منطقي لنظم السلوك وتنوير الأخلاق ؛ فما من شريحة إنسانية عبر القرون وفي كل مكان إلا ولسان حالها ومدار وجودها وقوة ارتكازها هو عمود أخلاقها وماء وجهها في الحياة هو التربية ومعالي السلوك .

و لأن موقع الإشكال المطروح في ديباجة هذا الملتقى يناقش حال المواطن الجزائري و علاقته بهيبة الدولة الجزائرية المعاصرة ، فإنني أرى أن كل العوامل التي كانت مفاعلا لاهتزاز تلك الهيبة هي عوامل مجتمعة قد أسهمت في عملية التقهقر و الاضطراب وسط المجتمع الجزائري – وإن كانت مصادر هاتيكم العوامل داخلية وخارجية - ؛ إلا أني أحسب أن عامل التربية و الأخلاق عامل أساس و ثابت و قوي في إيقاع الاهتزاز .

من أجل هذا خصصت ورقة مداخلتي في بحث الضوابط العلمية و الكيفيات المنطقية التي تهيئ الواقع السليم لتوجيه المواطن الجزائري وتقويم شخصيته بدءاً من البيت و الأسرة و المدرسة و الشارع و الإعلام و العمل ...إلى جهاز الدولة؛ مع إيماني المطلق أن صانعي هيبة الدولة هم المواطنون الصالحون الذين اكتملت لديهم ذخيرة العلم و الوطنية و السلوك القويم .

لكنني أيقنت أن أساليب التربية و الأخلاق ووسائلهما لا تنجح دون إعادة النظر في التربية اللغوية لدى الناشئة الجزائريين وهم الأصل في سلامة البناء الصحيح لشخصية المواطن الجزائري ثم المجتمع الجزائري ثم الدولة الجزائرية بهيبتها التي يصنعها الأفراد المتخلقون بحب عقيدتهم الإسلامية ووطنهم بتاريخه المجيد ولغتهم الإعجازية و الاتساء بالصلحاء من الشهداء والعلماء و الحكام ... والأعلام وخيرة الجزائريين الذين هم القدوة في السابق و اللاحق،و اعتماد الاعتدال و الأرجحية و التوفيق.

ولماذا اللغة بالذات ؟

أجدني أقر – فيما أحسست وطالعت وعاينت – أن من أبرز الأسباب التي حملت بعض المواطنين الجزائريين و الفئات على محاولتها زلزلة هيبة الدولة

قبل نيل الحرية وبعدها هو سبب عدم إتقان الحديث بين المواطن وأخيه، وغياب آداب الكلام و الاستئذان وعجز التعبير عما في الضمير؛ فكم من انشقاق وشقاق وتراشق وفتن ومطامع ومذابح وخرق وجرم وظلم و تمرد وعصيان و خيانة ...كان وقودها فشل الخطاب (الرسالة) بين المرسل والمرسل إليه ، كما كان وقودها ضعف التأصيل اللغوي و التربوي في شخصية الطفل الجزائري بالأخص ثم الشاب الجزائري ثم المواطن الجزائري عموما؟ !وغير هذا كثير ...

من أجل ذلك فالهدف من ورقة بحثي هو :

تبيان أثر التربية اللغوية و الوطنية و الدينية في بناء شخصية المواطن ، بغية تحقيق هيبة الدولة ، وسأفصل بحثي في الفِكر التالية :

المقدمة : (قراءة في عنوان المحور الرابع و عنوان المداخلة)

العرض :

* عالمينية اللغة العربية واستيساعها وقدرتها على صنع المواطن الجزائري الصالح .

* التربية الدينية و الوطنية و فعلها في الناشئة و المواطن الجزائري من خلال النماذج و الشواهد.

الخاتمة :التماس بعض نتائج البحث و اقتراح البدائل و التوصيات .

المقدمة:

أ /قراءة في عنوان المحور الرابع (أساليب ووسائل إعادة هيبة الدولة لدى المواطن في المستقبل):

تخيرت اللجنة العلمية المحور الرابع بقصد توضيح البديل تجاه هذه الظاهرة التي باتت فيها هيبة الدولة مسلوبة أو مخلولة أو مهزوزة أو مريبة ... لدى المواطن ، إذ إن العلم و الحكمة يؤكدان على بلوغ الإنسان الحكيم مراده في الحياة الكريمة تحت ظل دوحة الأمن و الاكتفاء و الرخاء ؛ و الأيام دول عبر الأزمان والحضارات والأقوام والأجناس والأفكار ... ، لذلك نلفي الإنسان البدائي الأول والعشائر و القبائل والجماعات ... والدول كانت تحصن حياتها بالعقل و القانون و الدين و الشرائع والعدل ، وتحفظ أمنها ووجودها و عيشها بالقوة تحكما أو ردعا ...

و مهما قيل أو يقال إن هيبة الدولة إذا ما غيبت أو زلزلت أو قهرت بطريق أو بأخرى فإن إعادتها لا تكون إلا بالقوة و الجبر و ربما الظلم ، وهذا لا يخطر على عقل أهل الحكمة و الصبر و السبر الذين يثقون في هيبتهم التي تكونوها وكونوها بفعل ضميرهم الأخلاقي واحترامهم للقانون و إنسانيتهم وربما خشيتهم لله تعالى .

وبناءً على هذه القناعة فإن أسلم الأساليب و أحكم الوسائل لإعادة هيبة الدولة هي التربية العالية بكل أنواعها ومعانيها وهي الإشعاع الثقافي و الفكري المتنور .

ب/ قراءة في عنوان المداخلة (ضوابط التربية اللغوية و الوطنية و الدينية وآثارها في إعادة هيبة الدولة):

من أجل هذا فإني لا أرى مناصا من إثبات حقيقة البديل الحقيقي المطلق ؛ البديل الذي هو نفسه الروح التي تحفظ سلامة الحياة فردا وجماعة ودولة وأمة ألا وهو التربية والأخلاق النبيلة والسلوك القويم ، وروح التربية عينها قائمة على

هدى وبينة من المصداقية في الحياة لا تخيب سالكها مهما كان دينه ومذهبه وإيديولوجيته في الزمان والمكان .

والضابط هو الفاعل المادي أو المعنوي الذي به تحكم الأشياء وتقوم أمورها ؛ وفعل التربية كأثر هو عين الضابط إذ به تقوم الشخصية ويشتد عودها في الخير والصلاح.

وتتعدد الضوابط بتعدد التربيات ذاتها ، فهي تبع لها ولا يصلح الفعل البشري ما لم يصلح لسان المواطن وعلاقته بوطنه واعتقاده في دينه ، وقد لا تصدق الفطرة عند البعض ولكن الخبر العيان ولسان الواقع يثبت بالنماذج التي لا تحصى أن كل مواطن يحفظ حرمة كرامته بسلوكه التربية السليمة في حياته اليومية؛ وبالأخص إذا كان هذا المواطن قد تربى في الوسط الذي يرعى حقه في التنشئة العاطفية والمادية والروحية والعلمية والدينية ... ومفتاحها جميعا التربية اللغوية التي هي الأداة اليومية في التواصل في كل صغيرة وكبيرة.

فيتعلم الصبي آداب الكلام والطلب ... وغيرهما من الحاجات العديدة ؛ وقد بني أساسه على ذكر الله تعالى بسم الله في كل شيء موجها برحمة الأم الرؤوم وحكمة الأب الشفوق، وكانت مشيئة المولى تعالى شأنه أن أنزل على مجتباه – صلى الله عليه وآله وسلم – أول فعل قرآني معجز برسالة اقرأ حيث قال المولى تعالى ﴿ اِقرأ بسم ربك الذي خلق ۞ خلق الإنسان من علق ۞ اِقرأ وربك الأكرم ۞ الذي علم بالقلم ۞ علم الإنسان ما لم يعلم ۞ ﴾[1] ؛ وهي أكبر علامة أن السر في الشيء هو العلم والعمل به تربية وسلوكا ومنهجا ،

---

[1] - الآيات 1-5، سورة العلق .

ولا محبة للغة والدين والوطن [1] محبة كاملة إن لم تؤسس قاعدتها في البيت ومهما كان شأن الأطراف المربية الأخرى.

وتخذت الهيبة دلالة السيادة ، والهيبة تبنى من هذه السيادة و السلطة وهي صنع الشعب ؛ ولهذا إذا صلح الفرد في كل مستوياته صلح المجتمع، وعمت الهيبة و السيادة الجميع ، وما الدولة إلا تاج الشعب فهيبتها هيبته هم المحافظون عليها ، و هيبته هيبتها تكون عنوانه في العالم « يجب على كل مواطن أن يحمي و يصون استقلال البلاد و سيادتها و سلامة ترابها الوطني و جميع رموز الدولة يعاقب القانون بكل صرامة على الخيانة و التجسس و الولاء للعدو ، وعلى جميع الجرائم المرتكبة ضد أمن الدولة »[2]

ومنه فإن تربية المواطن قبل جزائه ثواباً أو عقاباً أو هما معاً – ومنذ الصغر – هي المناعة الحقيقية التي تحفظ بيضة الدولة و سلامة أهلها وممتلكاتها ...[3]

العرض:

عالمينية اللغة العربية واستيساعها وقدرتها على صنع المواطن الجزائري الصالح .

---

[1] – ينظر : الدستور الجزائري ، المواد= 1،2،3،5،6،

[2] – الدستور الجزائري : المادة 61 (فصل الواجبات)

[3] – ينظر : الدستور الجزائري ، المادة 65/الفصل الخامس : "يجازي القانون الآباء على القيام بواجب تربية أبنائهم و رعايتهم ،كما يجازي الأبناء على القيام بواجب الإحسان إلى آبائهم و مساعدتهم "

مما تعرف به اللغة العربية أنها من أشهر اللغات العالمية، كما أنها كرمت بخدمة كتاب الله ونشر الدعوة المحمدية، وإنها لغة التآليف الفخمة في علوم العربية والأصول والتفسير والفقه والنقد والقراءات وهلم جرا...،[1] وهي لغة موسومة بخصائص أعظم ما يكون ألا إنه كتاب الله تعالى المعجز؛ ومما يستشهد به من تآليف في الضاد شروح المعلقات كشرح الزوزني وتفاسير القرآن العظيم كتفسير الإمام الطبري وكتب اللغة بتفاريعها كالكتاب للعلامة سيبويه والخصائص لعالم الأصوات ابن جني والبيان والتبيين للإمام الجاحظ...

لغة القرآن الكريم "عالمينية"؛ أي تعم العالمين جميعاً وعنهم تتحدث، فهي بشمول الخطاب القرآني تقصد كل المخلوقات، بما فيها البشرية على أساس أن القرآن العظيم يخاطب كل البشر، بل وزيادة فهو خطاب تجاوز عالم الإنسان إلى عوالم أخرى، إذ لم يفرط في أي شيء... قال الله تبارك وتعالى (الحمد لله رب العالمين)[2].

و المواطن الصالح ذو لسان قويم به بيان بليغ و توصيل مكين ، و تعلمه عربيته في كل مراحل حياته بدءاً من والديه وبيته في اللغة اليومية التي هي الأصل في تفتيق بيانية الصبي ثم الفتى و الشاب ثم الكهل ... فيكون مواطناً بصلاح لسانه لغة وفصاحةً وبلاغةً و توصيلاً و إفهاماً و إقناعاً ... و حديثاً حليما حصيفاً متأدبا .

---

[1] - ينظر: أبو بشر عمرو بن قنبر، سيبويه، الكتاب، تحقيق د.عبد السلام محمد هارون، ط3: 1403هـ- 1983م، ج1، ص13 (باب مجاري أواخر الكلم من العربية).

[2] - سورة الفاتحة، الآية 1.

فاللغة القرآنية معجزة جامعة مانعة ماسحة لكل الكونيات مادة وروحا دنيا وأخرى إنسا وجنا وملاكا وحيوانا ونباتا وجمادا، أزلا وأبدا وسرمدا، ذكرا وأنثى، كبيرا وصغيرا...؛ لذلك فالقرآن العظيم تحدث عن كل الكونيات وسائر المخلوقات ما علم منها ابن آدم وما لم يعلم، وهي من بدْع الخالق البارئ عز وعلا «...العالم لا مفرد له كالأنام، واشتقاقه من العلم أو العلامة ومدلوله كل ذي روح، قاله ابن عباس، أو الناس قاله البجلي، أو الإنس والجن والملائكة، قاله أيضا ابن عباس، أو الإنس والجن والملائكة والشياطين قاله أبو عبيدة والفراء، أو الثقلان قاله ابن عطية، أو بنو آدم قاله أبو معاذ أو أهل الجنة والنار قاله الصادق... أو كل مصنوع قاله الحسن وقتادة...»[1]، ويقول معجمي في كتابه«...والعالم الخلق كله، وقيل كل ما حواه الكون والجمع عوالم وعالمون...»[2]، ويقول آخر «...العالمين جمع عالم وهو كل موجود سوى الله عز وجل، وهو جمع لا واحد له من لفظه، والعوالم أصناف المخلوقات في السماوات وفي البر والبحر...»[3].

---

[1]- محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد، الشيخ علي محمد معوض، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1426هـ - 2001 م، مج 1، ص 130.

[2]- محمد إسماعيل إبراهيم، معجم الألفاظ والأعلام القرآنية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1388هـ -1968م، ص 352.

[3]- محمد علي الصابوني، مختصر تفسير ابن كثير، شركة الشهاب، الجزائر، وقصر الكتاب، البليدة، الجزائر، 1410هـ - 1990م، ج1، ص 21، وينظر: علاء الدين علي بن محمد بن

ومنه فلفظ عالمينية مصدر صناعي من لفظ العالمين، علامة على أن اللغة العربية لغة القرآن الكريم فاتصفت بما اتصف به من خصيصات معنوية ولفظية...، والدرس اللغوي العربي إعجازي بأصالته وتكوينه وانبثاقه؛ فلولا المعجزة القرآنية ما ضبط اللسان وما عرفت أحكام وما أسست علوم لغوية وتفاسير وتأويلات.

ومن الثابت أن اللغة العربية استوعبت فروعا علمية إسلامية كثيرة، وقد توّجها الله تعالى بأن تكون لغة القرآن العظيم والحديث الشريف، مما حدا بالعلماء الأصلاء أن تخذوها لغة تفاسيرهم وتصانيفهم في الفقه وأصوله وعلوم الحديث وعلم الكلام وعلوم العربية وفقهها والعلوم التقنية كالكيمياء والطب والهندسة والفلك وعلم الأحياء والحيل والضوء والحساب والهيئة ... ووظفوها في أحسن صورة وأبهاها لأنها لغة وظيفية وعملية، تصويرية اشتقاقية بينة، كما أنها ترسخ علاقتهم بالعطاء الحضاري المجيد الموصول بالفكر العربي الإسلامي آنذاك، وفي ضوء هذا فإن اللغة العربية في عصرنا أحوج إلى تفعيلها تربويا كما ينبغي التفعيل؛ ذلك لأنها بهذه الحال الفاترة تعطل الفهوم الصحيحة لكل العلوم وبخاصة العلوم الإنسانية، وفقه اللغة العربية وعلومها مشروطة بإتقان الدرس الألسني وفروعه، فجدير بالبحوث أن تلتفت إلى هذا المقصد مع صيرورة الإنجازات العلمية العالمية في عهد لا يؤمن إلا بالتحدي والاستباق. وقد خص البحاثة دي سوسور علاقة الألسنية بالعلوم الشتى بحديث دقيق مركز

إبراهيم البغدادي، تفسير الخازن، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، مج1، ص 16 ، وغير هذا.

يظهر فيه التلاقح المعرفي بين علم اللغة واللسان وعلوم إنسانية كعلم النفس الاجتماعي، فقال «إن مهمة الألسنية إذن هي:

أ/ تقديم الوصف والتأريخ لمجموع اللغات...

ب/ البحث عن القوى الموجودة في اللغات كافة ...

ج/ تحديد نفسها والاعتراف بنفسها.

وفوق هذا إن للألسنية روابط قوية جداً مع علوم أخرى تستمد منها معطيات طوراً، وطوراً ترفُدُها بمعطيات جديدة والحدود التي تفصلها عن هذه العلوم ليست واضحة دائماً. فعلينا –مثلا- أن نميز بدقة بين الألسنية والعراقة وما قبل التاريخ حيث لا تتدخل اللغة إلا كوثيقة، كما لابد من التمييز بينها وبين الأنثروبولوجيا (علم الأقوام) التي لا تدرس الإنسان إلا من وجهة نظر الجنس، على حين إن اللغة هي واقع اجتماعي، فهل ينبغي إذن أن نُدخلها في علم الاجتماع ؟ وما العلائق الموجودة بين الألسنية وعلم النفس الاجتماعي؟...»[1].

وقريب من هذا ما ساقه الدكتور مازن الوعر في فصل من كتابه سماه اللسانيات والعلوم الإنسانية من خلال نقله حواراً كاملاً تم بين الباحثة الألسنية ميتسو رونا والعالم نوم تشومسكي في موضوع كبير الأهمية هو علاقة اللسانيات بعلم النفس وعلوم دقيقة إنسانية وتطبيقية أخرى؛ فالجهود العلمية واضحة

---

[1]- فرديناند دي سوسير، محاضرات في الألسنية العامة، ترجمة يوسف غازي- مجيد النصر، المؤسسة الجزائرية للطباعة الجزائر 1986، ص17.

الحركة بين علماء اللغة واللسانية عالميا[1]، كما ذهب إلى ذلك الدكتور منذر بقوله «ولقد أدى تطور البحث اللساني إلى تطور جملة من العلوم، لها صلة بالظاهرة اللغوية ... وإذا كانت اللسانيات قد تبوأت هذه المكانة، فلأننا باللغة ندرس العلوم، وباللغة أيضا ندرس اللغة»[2].

وتعليمية اللغة العربية أساس من أسس التوصيل الناجح لمحتويات العلوم الإنسانية بدءا من المفاتيح كالمعجمية وعلم الأصوات والقراءات وفقه اللغة والنحو والصرف... ثم التاريخ وعلوم الاجتماع والنفس...، فالتكامل المعرفي والتلاقح العلمي بين فروع العلوم الإنسانية أصيل وصحيح، فما على البحثة إلا السير على ما أنجز وقراءته قراءة علمية دقيقة مصحوبة بالمنطق وعلوم الآلة والحاسوب والترجمة وسائر آليات التقانة المعاصرة؛ شريطة التوفيق بين حرمة الأثول العربية وأصالة إسلاميتها وخصوصيتها وبين تطور العلوم التقنية المعاصرة تفتحا متزنا متوازنا مسالما مع الآخر.

التربية الدينية والوطنية وفعلها في الناشئة والمواطن الجزائري من خلال النماذج و الشواهد.

لا مراء أن الخطاب الديني قرآنا كريما وسنة شريفة قد أمر بالعمل الصالح وحمل كل امرئ على أن ينشأ في ظلال الحسنى والصلاح وأنواع البر والتقوى،

---

[1] - ينظر: د. مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة، دار المتنبي للطباعة والنشر، دمشق، سوريا، ط1: 2001، ص 181- 203.

[2] - منذر عياشي، اللسانيات والدلالة (الكلمة)، مركز الإنماء الحضاري، حلب، سوريا، ط1: 1996م، ص6.

والنص التوجيهي أحرز فضاء خطابيا مركزاً مكثفاً بالمصدرية القرآنية النبوية والمعرفية الحكمية، فكان مؤلفوه بلغاء في الرسالة والدعوة إلى خشية الحي القيوم وأكثر حرصا من غيرهم على تصفية الروح والجسد من كل معطلات الخير والصلاح.

وعلماء الجزائر ظلوا على مراس متقن متفان في تربية المواطن الصالح الذي يخاف ربه ويعامل العباد بالخير وشرف الأخلاق الحميدة كلها، ويمشي على الأرض ورعا وحياء وعفة وتواضعا لا مرحاً وصخباً وفتناً... ! تلك الأرض التي علق حبها بسويداء أولئك الأجلاّء فمنحوا أوطانهم كل ما يملكون لحمايتها وصيانتها العقيدة والتاريخ واللغة العربية «وخاصة أن معظم قادة هذه الثورات ينتمي إلى الطرق الصوفية ابتداء من الأمير عبد القادر الذي ينتمي إلى الطريقة القادرية حتى المقراني الذي ساندته الطريقة الرحمانية». (4)

من هذا نؤمن تاريخيا بفذاذة هؤلاء العظام بل والعظيمات كالذي أنجزته "لالة فاطمة نسومر" وغيرها من الذين واللائي خدموا العقيدة الغراء والوطن وأرض الإسلام بصناعة الأجيال في تربية الشخصية السوية، فلم يركبوا هول الجهاد وشرفه وعزته عبثاً وإنما هم على يقين صامد ومروءة شامخة وغلية خالدة في الجنان والآخرة حفاظا منهم على بيضة الأوطان والناس لا المؤمنين والجزائريين وحدهم، كالذي يشهده التاريخ العالمي في إنسانية المجاهد الأغر الصوفي الأكرم الأمير عبد القادر الجزائري مع النصارى المسيحيين في الشام وقس على ذاك الشيخ الجليل الذي يغد بحق نموذجاً للسلف الصالح من الصحب الكرام وورثة الأنبياء، فقد هيأته التربية الدينية الصوفية إلى مراقي الجهاد والذود عن العرض والأرض وتحمل ما لا يقدر عليه الآلاف من الناس

من أجل رعاية البلاد والعباد، فسُجن وتكبّد الأثقال والأثقال في مقاومته المجيدة.(5)

وشيوخ المقاومة الجزائرية رسموا المُثل في التضحية الوطنية وتربية الناشئة على محبة الوطن وما يحيط به من مقومات الشخصية الإسلامية العربية الجزائرية؛ فكانوا بالشريعة والطريقة والحقيقة متمسكين مما خولهم أن يقودوا صفوف الجيوش في الزحف لتطهير الوطن من دنس الأرجاس وأعداء الإسلام والجزائر والبشرية.

فأول علامة مع فاعلية خطابهم الصوفي هي فاعلية التصوف فيهم بداية وأصالة فامتثلوا نداء الله تعالى وعملوا بما علموا ولم يخونوا الأوطان واستقاموا على الطريقة وردوا الخزي وأخلصوا للثغور والذمام وصبروا على الأسر والقتال والجراح؛ وكان أسرهم فضاءً اغترابيا بامتياز سمح لهم بتفعيل القرائح وبث الجوى ونظم الإبداع خطاباً شعرياً ونثرياً وقد جادوا به على طلبة العلم والعوام هادين إياهم إلى مكارم الشيم وأعالي القيم؛ ولم يكن تغرابهم وعزلتهم وخلوتهم هدراً للزمن والجهد بل هي من صور المشقة المثمرة بالنفع وكفانا أنهم وازنوا بين مطالب الدنيا والدين وجاهدوا في الله حق جهاده، فلم يثنهم التوحد والاعتكاف والمجاهدة عن التجارة والجهاد ومجالس العلم والرحلة والأسفار والقضاء والمعرفة المتنوعة رغم أن« التجربة الصوفية ترتكز على الوحدة والعزلة والانفراد والانقطاع إلى الذات، لكي تتم للعارف تجلياته وإشراقاته، حتى أصبح لكل صوفي عارف طريق يعرج به روحياً عبر مقامات وأحوال تعبر على تجربته هو، أي أن التجربة الصوفية تجربة شخصية فردية تنعكس آثارها على السالك فيرى ما لا يراه غيره».(6)

والرحلة كما الغربة كما السجن كما خوض المعارك في الجهاد ضد الكفر والصليبية الحاقدة و الصهيونية الداسة؛ لذلك تثبت حيوات الصوفية الكبار ذوي الباع الكبير واليد الطولى في الجهاد في الحرب والمقاومة صلاح تصوفهم ونجاح تمسكهم كالذي رسخه الشيخ سيدي عبد القادر بن محمد البكري الصديقي الجزائري الولي الصالح الفارس المكافح في مقاومته ضد الاحتلال الغربي الصليبي في الجزائر وبلاد المغرب الإسلامي، فهو صوفي « جاهد رحمه الله بقلمه ولسانه، جاهد بسيفه، وهذا الجانب من حياته في حاجة ماسة لدراسة متأنية... وقد وردت الإشارة في المناقب إلى مقاتلته الإسبان بوهران... توفي إثر جروح أصيب بها في قتاله الإسبان...»(7) وما أدراك هذا العلامة المقاوم فهو سلف السليل الصالح الشيخ سيدي بوعمامة صاحب المقاومة الشهيرة؛ فهؤلاء الصلحاء عبدوا الله بعلم وعمل ومحبة فيه وفي رضاه وبالسعي الحثيث إلى تنوير العباد وحماية البلاد ومن أعمالهم تستمد صور الأثر العلمي والصوفي في أخلاقهم وأفعالهم وصفاتهم إذ صيروا علومهم واجتهادهم الفقهي والعرفاني عملاً يسري في أرض الواقع إصلاحاً وترشيداً ودفاعاً عن المظلومين ونزعاً لحريات الشعوب بالقلم والسيف والنار وتركوا شواهد حق قائمة في المستويين الروحي المجرد كالذكرى الحميدة والمثل الأعلى في الخصال الإنسانية وكذا المستوى المادي المنجز كتحرير الأوطان ومنجزات المساجد والزوايا والمدارس الخالدة والمؤلفات...

العوامل السياسية لإهتزاز هيبة الدولة

أ. أحسن مانع

جامعة باجي مختار - عنابة

العوامل السياسية لاهتزاز هيبة الدولة

إن هيبة الدولة في احترامها وفي مصداقيتها وقوة تشريعاتها والثقة في مؤسساتها السياسية وتنفيذ قراراتها، و الدولة الفاقدة للهيبة فاقدة لركن أساسي من أركان سلطتها وقدرتها على الحكم، و ينطوي مفهوم هيبة الدولة على عنصرين: " أولهما الرهبة والخشية، أي ما تبثه الدولة في نفوس الناس من شعور بالوجل والتهيب يمنعهم من تحديها أو انتهاك نظامها، وهو ما يثبته اقتناعهم بأنهم إن فعلوا سيلقون عقابا رادعا... العنصر الثاني هو الاحترام، أي الشعور

بالتقدير لأفعال الدولة، وهو شعور ينبعث من التزام هذه الأفعال بقيم وقواعد مطردة، ومن خدمة هدف عام يتعدى مصالح القائمين عليها".[1]

يقول عبد الله العروي: " إن التشديد على ضرورة تقوية الدولة باستمرار دليل على أنها ضعيفة باستمرار. إذا لم يقنع هذا الدليل الجدلي القارئ، فما عليه إلا أن يلقي نظرة على السياسة الخارجية ليتأكد من نفس النتيجة، لأن المحك الحقيقي لصلابة أية دولة يكمن في علاقاتها مع الخارج".[2] ، كذلك يقول علي وردم: " كلما تزايد الجهد المطلوب من قبل الدولة لفرض القانون يكون ذلك مؤشرا على تراجع في دورها وحضورها".[3]

و في نظرنا تنشأ الهيبة و يشتد عودها بفعل جملة من العوامل الاجتماعية و التاريخية و السياسية و الاديولوجية والاقتصادية، و أن غياب عامل واحد من هذه العوامل أو بالأحرى ضعفه يخلق من النتائج الوخيمة ما يؤدي الى زعزعة الدولة ذاتها. و جدير بالتنويه أن كل عامل من هذه العوامل له تفريعات متشابكة تقتضي الترتيب و التصنيف بحسب درجة تأثيرها في خلق المناخ الملائم لفرض هيبة الدولة طوعا لا قسرا، مع الإشارة أن علاقة الدولة بالفرد علاقة مزدوجة، اذ يقول إمام عبد الفتاح إمام في مقدمة الترجمة العربية لكتاب أصول فلسفة الحق لهيجل: " فالفرد سوف يشعر أن الدولة شيئ خارجي عنه، شيئ يحده، و قد يجبره و يلزمه بأفعال معينة، ذلك لأن الدولة لا بد أن تعلو على جميع المصالح

---

[1]- ياسين الحاج صالح، كلام على هيبة الدولة، متوفر على العنوان:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=40990

[2]- عبد الله العروي، مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط 7، 2001، ص145-146

[3]- باتر علي وردم، هيبة المعلم و هيبة الدولة، متوفر على العنوان:
http://www.jordanwatch.net/arabic/archive/2009/10/950477.html

الذاتية و المنافع الخاصة، و لا بد أن يكون لها القدرة على إعادة تشكيل العوامل الموجودة بداخلها مهما بدت هذه العوامل قوية... و الفرد من ناحية أخرى: لا بد أن يعرف أن الدولة ليست قوة غريبة عنه لكنها التعبير و التحقق للمبدإ العقلى الذي يمثله... إن ما تعارضه الدولة و ما قد تلجأ إلى قهره هو أهواء الفرد و نزواته، أما إرادته الحقيقية الأصيلة فهي تصل إلى تحررها الكامل في الدولة".[1]

و ازاء هذه الوضعية رأينا جدوى تقصي العوامل السياسية المسؤولة عن تحقيق شرط من الشروط الرئيسة لهيبة الدولة في الجزائر من خلال الإجابة عن الإشكالية التالية:

ماهي العوامل السياسية الكفيلة باضفاء الهيبة على الدولة الجزائرية؟

و في تقديرنا تتمثل العوامل السياسية الكفيلة باضفاء الهيبة على الدولة في أمرين هما:

- الحكم الراشد الذي تنتعش فيه الحياة السياسية بقيام كل هيئة دستورية بالمهام المنوطة بها.
- ثبات القرار السياسي.

1- الحكم الراشد في المؤسسات الدستورية:

في تاريخ الجزائرالمعاصرأربعة دساتير: أولها دستور 1963 الذي يقول عنه رئيس الجمهورية المؤقتة السيد فرحات عباس أنه انتهك في قاعة للسينما، ثانيها دستور 1976 الذي جاء بعد 11 سنة من تولي السيد هواري بومدين الرئاسة، ثالثها دستور 1989 الذي أدخل التعددية السياسية، أما آخرها فهو دستور 1996.

---

[1]- هيجل، أصول فلسفة الحق، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام، التنوير، بيروت، ط 2، 2005، ص 54.

و منذ تولي السيد عبد العزيز بوتفليقة زمام السلطة ووسائل الإعلام تتداول نية الرئاسة في إقرار صيغة جديدة للدستور، لكن يبدو أنه لم تكن للرئيس حاجة لدستور جديد بادىء الأمر، إذ إنه اعترف أن 10٪ فقط من الشعب الجزائري تقرأ نص الدستور، فقرر دسترة الأمازيغية كلغة وطنية بمرسوم رئاسي دونما استفتاء،غير أن السيد الرئيس مالبث أن عدل عن رأيه فأدخل عليه تعديلات سنة 2008 تتمثل أهمها مثلما ورد في رأي المجلس الدستوري، في:

- التنصيص على ترقية كتابة التاريخ و تعليمه للأجيال الناشئة بغرض حفظ و تخليد الذاكرة الجماعية للشعب الجزائري.

- دعم الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة لإزالة العقبات التي قد تعوق ازدهار المرأة وتحول دون مشاركتها الفعلية في الحياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية.

- تمكين الشعب من ممارسة حقه كاملا في اختيار من يقود مصيره بكل سيادة، إذ أن السير العادي للنظام الديمقراطي يقتضي بأن الفائز على عهدة رئاسية ملزم بأن يعيدها عند انقضائها إلى الشعب الذي يملك دون سواه سلطة التقدير و تقييم الكيفية التي تمت بها ممارسة هذه العهدة.

و ردا على بعض وسائل الإعلام التي تكهنت بأن تمس التعديلات التوازنات الأساسية للسلطات و المؤسسات الدستورية ورد في رأي المجلس الدستوري أن التعديل لا يمس البتة المبادئ العامة التي تحكم المجتمع الجزائري و حقوق الإنسان والمواطن وحريتهما ولا يمس بأية كيفية التوازنات الأساسية للسلطات و المؤسسات الدستورية.

ولو عرجنا على ما كتب روسو في العقد الاجتماعي[1] لتحقيق التوازن الإجتماعي، فإن أول ما يشترطه في المجتمع السياسي هو وجود شكل من أشكال الاجتماع الذي يستعمل قوة الجماعة للدفاع عن الفرد و حمايته و كذا ممتلكاته، تكون فيه السيادة ممارسة للإرادة الجماعية، لا يكفي فيه وجود الكيان السياسي فقط بل ينبغي أن ينعم هذا الكيان بالإرادة و الحركة اللتان تتجسدان في التشريع، و ليس الغاية من التشريع إلا تحقيق أحد الأمرين و هما الحرية و المساواة. و تظهر الشرائع في قوانين، و هي روح كل نظام جمهوري، و يشكل الدستور أهم القوانين التي تصدر في أي دولة حتى وإن لم يكن مكتوبا، أما الذي يسهر على تنفيذ القوانين والحفاظ على الحرية في جانبيها المدني والسياسي فهي الحكومة بصفتها كيان وسيط بين الراعي و الرعية. ويعتقد روسو أن انحلال الدولة ينتج عن سببين، في أحدها لا تسيّر الحكومة شؤون الدولة طبقا لما تقره القوانين، و في الآخر حينما يتجاوز بعض أفراد الحكومة السلطة التي عليهم ممارستها ككيان.

ويذكر الماوردي في الأحكام السلطانية[2] أنه من بين عشرة مهام يؤديها القاضي فإنه يؤدي الحكمين التاليين:

1/ استيفاء الحقوق ممن مطل بها، و إيصالها إلى مستحقيها بعد ثبوت استحقاقها من أحد وجهين: إقرار، أو بينة.

2/ التسوية في الحكم بين القوي و الضعيف و العدل في القضاء بين المشروف و الشريف.

---

[1] - Jean-jacques Rousseau, Du contrat social, booking international, Paris, 1996.

[2]- أبو الحسن الماوردي، الأحكام السلطانية، دار الحديث،القاهرة، ط1،2006، ص 119-121.

كذلك تقرر المادة 139 من دستور 1996 الساري المفعول حماية السلطة القضائية المجتمع والحريات و ضمان المحافظة للجميع على الحقوق الأساسية.

فما هو واقع هذه المبادئ في الجزائر؟

* **في المجلس الدستوري**: إن تأسيس المجلس الدستوري قد جاء لغرض السهر على احترام الدستور عامة، غيرأن نشاطه في الجزائر لا يظهر إلا أثناء الاستفتاءات و الانتخابات و كأن كل المعاهدات و القوانين و التنظيمات و الاتفاقيات و كل النصوص التشريعية التي تسنها مؤسسات الدولة دستورية لا يأتيها الباطل من بين يديها و لا من خلفها، و إننا نتذكر بامتعاض قانون المحروقات الذي كاد أن يأخذ الجملَ بما حمل و المجلس الدستوري ساكن بلا حراك، في الوقت الذي يعلن فيه الدستور صراحة في المادة 13: لا يجوز التنازل أو التخلي عن أي جزء من التراب الوطني، كما يقرر في المادة 17 أن الملكية العامة هي ملك المجموعة الوطنية.

* **في السلطة القضائية**: و كذلك هي الحال بالنسبة للسلطة القضائية عامة و المحكمة العليا على الخصوص، التي من اختصاصاتها محاكمة الإطارات السامية في الدولة، ليس عن الخيانة العظمى فحسب بل عن الجنايات و الجنح أيضا التي يرتكبونها بمناسبة تأدية مهامهم، و إن أردنا أن نضرب مثالا عن حالة الترهل التي أصابت هذه المؤسسة أيضا فشهادة الأمين العام لنقابة الإتحاد العام للعمال الجزائريين ليست عنا ببعيد، و أخطر ما ورد فيها في قضية "بنك الخليفة" تزويره في محاضر مجلس الإدارة التي يرأس، ولأن قاضي التحقيق قد استدعاه كشاهد في قرار الإحالة فإنه لم يلبس صفة المتهم بالرغم من أن المادة

29 من الدستور تقرر أن المواطنين سواسية أمام القانون. و ربما لشدة ما اكتشفت القاضية من الأهوال الحقيقية أثناء المحاكمة – التي مثل فيها و لأول مرة رجال نافذون في السلطة أمام القضاء - أصيبت بعدة وعكات صحية أثناء المحاكمة .

و بديهي للعيان أن مثل هذه الممارسات تضعف هيبة المواطن من الدولة بعدما تبدلت صورة بعض الذين كان يعدهم القدوة في مقاليد الحكم، و في هذا الصدد يقول علي الطراح: " إن القانون لا يجزأ و ليس فيه انتقائية، و عندما تحدث الانتقائية يفقد القانون هيبته ووظيفته".[1]

كما يقول محمد عبدالقادر الجاسم: " في الدول العصرية التي يحكمها القانون، فإن «الهيبة» التي يجب أن تتم المحافظة عليها هي هيبة القانون والنظام لا هيبة الأشخاص.. ومتى ما فقد القانون «هيبته» وشاع بين الناس اختراقه وعدم الالتزام به، فإن هذا مقدمة لضياع الحقوق وانفراط عقد الدولة" [2].

* **في السلطة التشريعية:** يخول الدستور[3] – بشكل خاص- السلطة التشريعية ممارسة الرقابة على عمل الحكومة، فقد ورد في المادة 14: المجلس المنتخب هو الإطار الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته، و يراقب عمل السلطات العمومية. كما ورد في المادة 99: يراقب البرلمان عمل الحكومة. لكن بالنظر إلى الحالات

---

[1]- علي الطراح، طبنا و لا غدا الشر!، متوفر على العنوان:
http://mobashernews.net/index.php?go=article&more=1844

[2] - محمد عبد القادر الجاسم، هيبة " يوكن"، متوفر على العنوان:
http://www.alamalyawm.com/articledetail.aspx?artid=92054

[3]- الدستور الجزائري 1996/11/28.

الاستثنائية التي يلجأ فيها البرلمان إلى هذه الآلية الدستورية الكفيلة بالحفاظ على توازن السلطات أضحت توصف السلطة التشريعية بغرفة لتسجيل القوانين، فآخر مرة لجأ فيها البرلمان لمساءلة الحكومة عن إنفاق الميزانية كانت في الثمانينات من القرن الماضي.

* **في السلطة التنفيذية:** يذكر السيد خالد نزارفي الرد الذي خصصه لكتاب السيد بلعيد عبد السلام " ثلاثة عشر شهرا على رأس الحكومة ": "إن الأحداث المتوالية جعلت الجيش الوطني الشعبي الحكم على الموقف".[1] كذلك كانت الصراحة بالنسبة للسيد محمد تواتي إذ يقول:" حقيقة، ففي ديسمبر 1990 رفقة زميلين من الجنرالات صممنا وثيقة طالبنا فيها عدم الذهاب لانتخابات تشريعية مبكرة في انتظار إعادة تشكيل الساحة السياسية".[2]

و قد كتب إبراهيم سعدي عن طبيعة النظام السياسي الجزائري قائلا: " سبق للسيد بلعيد عبد السلام أن اعترف أن الجيش هو الذي جاء به إلى السلطة. كما أن السيد بوعلام بن حمودة الأمين العام السابق لجبهة التحرير الوطني قد صرح أثناء التحضير للانتخابات الرئاسية الأخيرة أنه تلقى أمرا من " الفوق" لدعم ترشيح السيد عبد العزيز بوتفليقة لمنصب رئيس الجمهورية. و قد اعترف الجنرال المتقاعد خالد نزار أكثر من مرة أن المؤسسة العسكرية كانت وراء وقف المسار الانتخابي سنة 1991 و أنه هو نفسه كان وراء مجيء السيد زروال إلى رئاسة الجمهورية ".[3]

---

[1] - El watan du 02-08-2007.

[2] - Interview avec le général mohamed Touati, El watan du 27-09-2001.

[3]- صحيفة الشروق اليومي بتاريخ 2002/01/21 .

و تكشف جريدة لوموند الفرنسية عن هوية خمسة جنرالات تقول أنهم قلب السلطة في الجزائر[1]، غير أن السيد حسين آيت أحمد زعيم جبهة القوى الاشتراكية في الحوار الذي أداره مع مراسل جريدة الخبر في لوزان ونشرته الجريدة تحت عنوان: " النجدة، الشعب في خطر"[2] يحصر أصحاب القرار في ثلاثة أشخاص رئيسيين، لا يقول عنهم أنهم ينتمون للجيش. فهل بالفعل الكرة مركونة في مرمى الجيش؟ و فيما نرى لا تؤكد هذه التصريحات إلا الإعتقاد السائد لدى المواطنين بوجود ازدواجية لمصدر القرار في السلطة مما يضعف هيبتهم من السلطة بخاصة و من الدولة عامة.

لهذا فلا مناص من جعل الهيبة مرتبطة من جهة بهيبة القانون لا الأشخاص، و توحيد مصدر القرار من جهة ثانية.

2- ثبات القرارالسياسي:

تبعا لذلك نلحظ أن ليس الذي ينقص هو المبادىء الدستورية بقدر نقصان السهر على حماية الدستور و العمل على توفير الشروط الضرورية للسير العادي للمؤسسات و النظام الدستوري، و لهذا السبب أيضا لا نرى جدوى من التفكير في إجابة عن تساؤلات من قبيل: أي دستور لأجل الجزائر؟[3] بقدر ما ينبغي التفكير في طريقة تفعيل الآليات التي ترغم المواطنين عامة و إطارات الدولة على الخصوص على احترام الدستور.

في بداية العهدة الأولى للسيد عبد العزيز بوتفليقة و في إطار المهام الموكولة للجنة إصلاح هياكل الدولة انتشر الحديث عن تشبيب المؤسسة

---

[1] - Le monde du 06-07-2001.

[2] - الخبر، 21-12-2003.

[3] - khalfa Mameri,Quelle constitution pour l'Algérie ?, El watan du 17-05-2006.

العسكرية و إدخالها عالم الإحترافية، و من الإجراءات في ذلك جعل مناصب قيادة الأركان(البرية-البحرية- الجوية) منصبا دوريا بين الضباط السامين لعهدة معينة ولفترة محددة، توصلا لإحالة المسئولين الكبار في المؤسسة العسكرية على التقاعد عند انتهاء عهدتهم، و الهدف من ذلك هو الحيلولة دون بقائهم في دواليب الجيش و السلطة من جانب، و وضع الجيش الوطني الشعبي في خدمة السلطة المدنية، لكن لجنة إصلاح هياكل الدولة قدمت تقريرها للرئاسة ولم تتغير إلا أشياء قليلة في المؤسسة العسكرية ، و تجدر الإشارة إلى أن محاولة من هذا القبيل كان قد بادر بها السيد مصطفى بلوصيف في ثمانينات القرن العشرين،غير أن المبادرة لم تلق استجابة بل تم عرقلتها من طرف من أسماهم بلوصيف بـ " العاجزين ".

و ليست هذه الازدواجية في السلطة (السلطة الفعلية مقابل السلطة الرسمية) وليدة البارحة بل إنها أصبحت مثلما يرى المؤرخ محمد حربي من خصائص قيادة الثورة بدءا من 1957، إذ يقول " يمكن اعتبار أن دورة مجلس الثورة التي انعقدت في أوت من هذه السنة كانت بمثابة إشارة الضوء الأخضر في ظهور سلطة صورية و سلطة فعلية... و قد شهدت مرحلة الاستقلال بعض محاولات الموازنة بين "الصوري" و"الفعلي" لكنها فشلت، مما جعل الكفة تميل من جديد لصالح " سلطة الظل".[1] و يضيف قائلا: و الملاحظ أن " السلطة الخفية" بحاجة إلى مجموعات ضابطة للاستقرار، و هذا ما يفسر وجود "مجموعة وجدة" في عهد الرئيس بومدين. و عندما جاء الرئيس بن جديد حاول بدوره تكوين مجموعة من هذا القبيل، لكن لم تكن على نفس الدرجة من الاستقرار قياسا بسابقتها. و بعد رحيل بن جديد أصبحت الوضعية مأساوية إلى

---

[1]- حوار مع المؤرخ محمد حربي، الشروق اليومي، 10-01-2002.

حد كبير! بمعنى أنه لم تعد هناك "سلطة خفية" واحدة، بل سلطة خفية متعددة الرؤوس و الأقطاب ".[1]

بناء على ذلك، فإن الآلية الأساسية الأولى التي تفرض نفسها بصورة قاهرة وتقتضي التطبيق بشكل عاجل هي جعل مصدر القرار في السلطة التنفيذية بهوية واحدة، و إن المخول لخوض تلك العملية المضنية أكثر من غيره هي مؤسسة رئاسة الجمهورية التي تتجسد في شخص الرئيس، و هذا الأمر يدعو إليه منطق الحال و المقال، خاصة لأن السيد الرئيس يعرف جيدا هوية من أطلق عليهم بـ " أولئك و أولئك" في الكلمة التي أدلى بها للتلفزيون الجزائري ووكالة الأنباء بمدينة باتنة يوم 2007/09/06 ، وبالأخص بعدما أثبتت إستراتيجية التوازنات الكبرى هشاشتها، و مؤشرالوضع الأمني يدل على ذلك: استهداف موكب رئيس الجمهورية بباتنة يوم 2007/09/06، قصر الحكومة و مركزيين أمنيين بالعاصمة يوم 2007/04/11، ثكنة عسكرية بالأخضرية يوم 2007/07/11 و ثكنة حرس السواحل بدلس يوم 2007/09/07 ، ممثلية الأمم المتحدة يوم 2007/12/11.

أما منطلق هذا العمل الجبار فيكون باضفاء الشفافية و المساءلة فى الممارسة السياسية لتكتسب السلطة التنفيذية المصداقية، ففي تقرير منظمةtransparency international لسنة 2007 نلحظ ترتيبا متأخرا للجزائر فيما يخص الشفافية، إذ أنها تراجعت ب 15 مرتبة مقارنة بسنة 2006 لتستقر في المرتبة 99 من بين 179 دولة مسها التقرير، و في تقرير مبادرة الإصلاح العربي لسنة 2008 الخاص بحالة الإصلاح في العالم العربي و الذي استند إلى أبحاث ميدانية في ثمان دول من بينها الجزائر تم الكشف عن تدني العلامات في

---

[1]- المرجع نفسه.

قطاعات وجود مؤسسات عامة قوية و مسائلة و كذا في قطاع المساواة و العدالة الإجتماعية[1].

إن جعل الأزمة السياسية أولوية أخرى، تضاف للأولويات الأربع التي وعد السيد الرئيس بحلها سنة 1999، و مثلما دعا الحال في كل مرة السيد الرئيس الاجتماع بالمجلس الأعلى للأمن لتشخيص الأزمة و تقديم المقترحات و تحديد الإجراءات الاحتياطية الواجب اتخاذها لمواجهة التهديدات الأمنية فإن الحال يدعو للاجتماع بالطبقة السياسية و تدارس حلول الأزمة من الزاوية السياسية المحضة، و من خلال القيام بهذا الإنجاز يكون السيد الرئيس قد تجاوز الخصال الأساسية التي ميزت كثير من الرؤساء الجزائريين و المتمثلة في الوصول إلى السلطة، ممارسة الحكم، و البقاء فيه.

لا نجحف حق السيد الرئيس في مسعاه لتحقيق المصالحة الوطنية، لكن هذه المصالحة التي أستفتي فيها الشعب يوم 2005/09/29 قد تكون مستهدفة من قبل بعض الرؤوسَ في السلطة الخفية بسبب سكوت مرسوم تنفيذ ميثاق السلم و المصالحة الوطنية عن تجاوزات أجهزة الأمن الرسمية المختلفة من خلال الإجراء السادس في الإجراءات الرامية لتعزيز المصالحة الوطنية و التماسك الوطني و الذي ينص على عدم جواز الشروع في أي متابعة فردية أو جماعية في حق أفراد قوى الدفاع و الأمن للجمهورية بسبب ما يكونوا قد نفذوه من أعمال من أجل حماية الأشخاص و الممتلكات، إذ لا يخفى أن الكثير من التجاوزات تم ارتكابها تحت غطاء محاربة الإرهاب تارة و تنفيذا متهورا لتدابير الحفظ على النظام العام في إطار حالة الطوارىء تارة أخرى، لهذا الأمر قد يكون السعي إلى استفتاء الشعب حول العفو الشامل أفضل الحلول لإنهاء

---

[1] - www.arab-reform.org

الأزمة التي لا تزال قائمة، عفو يبدأ برفع حالة الطوارىء التي طال أمدها و التي أساء بعض المسئولين العسكريين و كذا المدنيين تأويل تدابيرها، عفو يحقق العدالة و يكشف الحقيقة، عفو لا يكون فيه ظالم و لا مظلوم، عفو يتجاوز البعد الأمني للأزمة ليمس البعد السياسي الذي يمثل رأس الداء، و يكون بذلك آخر العلاج الكي.

و حتى لا نلقي بالكلام على عواهنه، فإن هيبة الدولة تنتعش في ظل الشفافية و المساءلة ، في الديمقراطية المباشرة أين تتجسد الإرادة الجماعية و يسود احترام المبادئ الدستورية و استقلالية القضاء و رفع اليد التي تبسطها الحكومة على الأحزاب السياسية المعارضة و الحركات النقابية المستقلة و كذا تثمين جهد الطبقة العاملة في ظل الفسحة المالية (شهر أفريل 2008 بلغ احتياطي الصرف 126 مليار دولار) و اصلاح النظام البنكي و الجبائي و مراجعة السياسة الإستثمارية.

ختاما يمكن القول أن العوامل الكفيلة ببث الوجل و التهيب من الدولة الجزائرية متوفرة غير أن العوامل السياسية التي تنمي احترام المواطن و تقديره لها هشة و مصابة بالوهن،و هي تتمثل في المؤسسات الدستورية المختلفة التي تسعى للحفاظ على المبادئ العامة للمجتمع الجزائري، غير أن هذا السعي لم يكلل بعد بالنجاح بالنظر إلى ضعف المؤشرات الخاصة بالشفافية و الرقابة، " والأهم لاستعادة هيبة الدولة استعادة الدولة ذاتها، أي كونها مؤسسة عامة تحكم بالقانون وتبرأ من الاستثناءات والاعتباط، ولا تميز بين المواطنين". [1] ، فينبغي أن يعلو صوت القانون على الجميع و أعلى القوانين في الدولة هو الدستور

---

[1]- ياسين الحاج صالح، كلام على هيبة الدولة، متوفر على العنوان:

فليكن البدء بتفعيل الآليات التي ترغم الجميع - راع و رعية - على احترام الدستور.

قائمة المراجع:

1- أبو الحسن الماوردي، الأحكام السلطانية، دار الحديث،القاهرة، ط1، 2006.

2- باتر علي وردم، هيبة المعلم و هيبة الدولة، متوفر على العنوان:
http://www.jordanwatch.net/arabic/archive/2009/10/950477.html

3- حوار مع المؤرخ محمد حربي، الشروق اليومي، 10-01-2002.

4- الخبر، 21-12-2003.

5- الدستور الجزائري 1996/11/28.

6- الشروق اليومي 2002/01/21 .

7- علي الطراح، لا طبنا و لا غدا الشر، متوفر على العنوان:
http://mobashernews.net/index.php?go=article&more=1844

8- عبد الله العروي، مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط 7، 2001.

9- محمد عبد القادر الجاسم، هيبة " يوكن"، متوفر على العنوان:
http://www.alamalyawm.com/articledetail.aspx?artid=92054

10- هيجل، أصول فلسفة الحق، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام، التنوير، بيروت، ط 2، 2005.

11- ياسين الحاج صالح، كلام على هيبة الدولة، متوفر على العنوان:

12- El watan du 02-08-2007.

13- Interview avec le général mohamed Touati, El watan du 27-09-2001

14- khalfa Mameri,Quelle constitution pour l'Algérie ?, El watan du 17-05-2006.

15- Le monde du 06-07-2001.

16- Rousseau, jean-jacques, Du contrat social, booking international, Paris, 1996

17- www.arab-reform.org